

ما الذي يجب أن يتضمنه تقرير معيار الإبلاغ المشترك؟

خلفية عن معيار الإبلاغ المشترك

طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معيار الإبلاغ المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات بهدف التعاون في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الشفافية الضريبية. وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أبريل 2017 على الاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف في المسائل الضريبية ("الاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف") وعلى إعلان اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف") وعلى الإعلان أحادي الطرف. الاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشكل تلقائي. وبموجب اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف، يتعين على المؤسسات المالية المبلّغة التي تحتفظ بحسابات مالية جمع المعلومات الخاصة بهذه الحسابات والإبلاغ عنها على أساس سنوي ومن ثم يتم تبادل هذه المعلومات مع الولايات القضائية الشريكة في معيار الإبلاغ المشترك. يهدف جمع معلومات الحساب المالي إلى تحديد الولاية القضائية للإقامة الضريبية لأصحاب الحسابات و / أو الأشخاص المسيطرين لغرض الإبلاغ عن المعلومات المطلوبة لشركاء معيار الإبلاغ المشترك في هذه الولايات القضائية على أساس سنوي.

تأثير معيار الإبلاغ المشترك

يتعين على المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة، بموجب معيار الإبلاغ المشترك تطبيق إجراءات العناية الواجبة وجمع الوثائق لتحديد ما إذا كان الحساب المالي الذي تحتفظ به هذه المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة هو حساب واجب الإبلاغ عنه بموجب معيار الإبلاغ المشترك. ونتيجة لذلك، يُطلب من أصحاب الحسابات من الأفراد والكيانات عند فتح الحساب، تزويد المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة، مثل المصارف بنموذج الشهادة الذاتية الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك المكتمل و/أو الأدلة الوثائقية عند طلبها. يتطلب نموذج الشهادة الذاتية عادةً أن يعلن صاحب الحساب الفردي عن اسمه وعنوان إقامته وولايته القضائية لأغراض الإقامة الضريبية ورقم (أرقام) التعريف الضريبي (حيثما ينطبق ذلك). ويُطلب من أصحاب حسابات الكيانات أيضاً الإفصاح عن اسمهم وعنوانهم وولايته (ولياتهم) القضائية لأغراض الإقامة الضريبية ورقم (أرقام) التعريف الضريبي (حيثما ينطبق ذلك) بالإضافة إلى معلومات عن الشخص (الأشخاص) المسيطر (المسيطرين) لأنواع معينة من الكيانات.

تقع على عاتق المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة مسؤولية ضمان الإنفاذ الفعال لمعيار الإبلاغ المشترك. يتعين على المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة التأكد من أن لديها أنظمة فعالة لتحديد ديفيد للحسابات الخاضعة للإبلاغ والتأكد من أن المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها لأغراض معيار الإبلاغ المشترك تفي بمتطلبات جودة البيانات.

الغرض من هذا التعميم

- تقديم توجيهات إلى المؤسسات المالية الإماراتية المبلّغة لتحديد الآليات اللازمة لضمان توافق البيانات المقدمة مع متطلبات إعداد تقرير معيار الإبلاغ المشترك، ولا سيما المعلومات المتعلقة بما يلي:

- رقم التعريف الضريبي؛
- تاريخ الميلاد؛
- الاسم بالكامل؛ و
- عنوان الإقامة.

رقم التعريف الضريبي

بموجب معيار الإبلاغ المشترك، ينبغي جمع رقم التعريف الضريبي والإبلاغ عنه، حيثما أمكن، لجميع الحسابات الواجب الإبلاغ عنها حيث يكون أصحاب الحسابات مقيمين ضريبياً في ولايات قضائية تصدر تلقائياً أرقام التعريف الضريبي للمقيمين لأغراض ضريبية، بما في ذلك حسابات الأفراد والكيانات والأشخاص المسيطرين، حيثما ينطبق ذلك.

الحسابات الجديدة [الحسابات المالية المفتوحة في أو بعد 1 يناير 2017] يتعين على المؤسسات المالية المبلّغة الإماراتية جمع رقم (أرقام) التعريف الضريبي لجميع الحسابات الجديدة كجزء من عملية إعداد المستندات عند فتح الحساب. باستثناء الحالات حيث لا يتم إصدار رقم التعريف الضريبي من قبل الولاية القضائية حيث يقيم صاحب الحساب أو إذا كان القانون المحلي للولاية القضائية ذات الصلة لا يتطلب الحصول على رقم التعريف الضريبي الصادر عن هذه الولاية القضائية.

الحسابات القائمة سابقاً [الحسابات المالية المفتوحة قبل 1 يناير 2017] يتعين على المؤسسة المالية المبلّغة الإبلاغ عن جميع أرقام التعريف الضريبية. في حالة عدم احتفاظ المؤسسة المالية المبلّغة برقم التعريف الضريبي للحسابات الخاضعة للإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك، فيجب عليها القيام الجهود المعقولة للحصول على رقم التعريف الضريبي من أصحاب الحسابات و/أو الأشخاص المسيطرين وإثبات وتوثيق هذا النهج.

جودة بيانات رقم التعريف الضريبي التي تم جمعها يتعين أن يكون لدى المؤسسات المالية المبلّغة الإماراتية أنظمة فعالة لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها بدقة وتقديم معلومات دقيقة فيما يتعلق بأرقام التعريف الضريبية.

عند مراجعة معلومات رقم التعريف الضريبي المقدمة من أصحاب الحسابات و/أو الأشخاص المسيطرين على أصحاب الحسابات، يجب على المؤسسات المالية المبلّغة الرجوع إلى التوجيهات التالية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتأكد من أن هيكل وشكل أرقام التعريف الضريبية التي يتم جمعها والإبلاغ عنها تتماشى مع الأشكال التي تحددها الولاية القضائية حيث يقيم صاحب الحساب و / أو الشخص المسيطر ضريبياً.

<https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/crs-implementation-and-assistance/tax-identification-numbers/>

تاريخ الميلاد

بموجب معيار الإبلاغ المشترك، يجب الإبلاغ عن تاريخ الميلاد لجميع الأفراد الواجب الإبلاغ عنهم (لكل من أصحاب الحسابات والشخص المسيطر (الأشخاص المسيطرين)).

الحسابات الجديدة [الحسابات المالية المفتوحة في أو بعد 1 يناير 2017]

يتعين على المؤسسة المالية المبلّغة الحصول على تاريخ ميلاد صاحب الحساب كجزء من عملية إعداد المستندات عند فتح الحساب وإحاطه بالمؤسسة.

يجب أن يحتوي نموذج الشهادة الذاتية لمعيار الإبلاغ المشترك على تاريخ ميلاد صاحب الحساب حتى يكون صالحاً. كما يجب على المؤسسة المالية المبلّغة التأكيد على صحة ومعقولية هذا النموذج والتحقق من الأدلة والمستندات التي تفيد بأنه تمت الإفادة بتاريخ ميلاد صحيح.

الحسابات القائمة سابقاً [الحسابات المالية المفتوحة قبل 1 يناير 2017]

يتعين على المؤسسة المالية المبلّغة الإبلاغ عن تاريخ الميلاد في جميع الحالات.

وفي الحالات التي لا تحتفظ فيها المؤسسة المالية المبلّغة بتاريخ الميلاد، يجب عليها إثبات أنها بذلت جهوداً معقولة للحصول على تاريخ الميلاد وتوثيق هذا النهج.

الاسم بالكامل

يتطلب معيار الإبلاغ المشترك إكمال عناصر البيانات الخاصة بالاسم بالكامل عند الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأصحاب حسابات الأفراد أو الأشخاص المسيطرين. في بعض الحالات، يتعذر على الولايات القضائية الشريكة في تبادل معيار الإبلاغ المشترك تحديد هوية الفرد والشخص المسيطر على أساس الاسم المبلّغ عنه بواسطة المؤسسة المالية المبلّغة.

من أجل تحسين جودة البيانات، يجب على المؤسسة المالية المبلّغة مقارنة الاسم المقدم من صاحب الحساب بالاسم وفقاً للوثائق الرسمية المقدمة من صاحب الحساب.

إذا كان الاسم القانوني للفرد عبارة عن اسم أحادي أو اسم فردي، فيجب إكمال عنصر بيانات الاسم الأول بمصطلح "NFN" "بدون اسم أول" ويجب إكمال حقل اسم العائلة بالاسم المستعار لصاحب الحساب.

عنوان الإقامة

يتطلب معيار الإبلاغ المشترك تقديم عنوان صاحب الحساب للإبلاغ عن الحساب.

عنصر البيانات هذا هو عنوان الإقامة الدائمة لصاحب الحساب الفردي على سبيل المثال. إذا لم يكن لدى المؤسسة المالية المبلّغة عنوان إقامة دائمة في ملف الفرد، يكون العنوان هو العنوان البريدي الذي تستخدمه هذه المؤسسة للاتصال بصاحب الحساب الفردي عند تحضير التقرير.

من أجل تحسين جودة البيانات التي يتم مشاركتها، يجب تقديم العنوان بتفاصيل كافية للسماح للولاية القضائية الشريكة في تبادل معيار الإبلاغ المشترك بالقدرة على تحديد صاحب الحساب الذي يتم الإبلاغ عن المعلومات الخاصة به.

إذا كانت المؤسسة المالية المبلّغة تمتلك العنوان الدائم لصاحب الحساب، فيجب عليها الإبلاغ عن هذا العنوان لأغراض إعداد تقرير معيار الإبلاغ المشترك.